المكتبات العامة مراكز ثقافية ومجتمعية

بقلم رئيس التحرير

تبين المبادئ التوجيهية للإفلا واليونسكو الصادرة فى عام ٢٠٠١ أن المكتبة العامة مؤسسة ينشئها المجتمع المحلى ويدعمها ويمولها إما من خلال الحكومة المحلية أو الإقليمية أو الوطنية ، أو من خلال شكل آخر من أشكال التنظيم المجتمعى. وهى تتيح الوصول إلى المعارف والمعلومات من خلال طائفة من الموارد والخدمات التى تؤدى على قدم المساواة إلى جميع أعضاء المجتمع بغض النظر عن الجنسية أو السن أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المكانة الاقتصادية أو الوظيفية أو المستوى التعليمى.

وتتمثل الأغراض الأساسية للمكتبة العامة فى توفير الموارد والخدمات والأنشطة من أجل تلبية احتياجات الأفراد والجماعات من التعليم والمعلومات وأسباب التنمية الشخصية بما فيها الترويح وقضاء وقت الفراغ . وللمكتبة العامة دور هام تؤديه فى تنمية المجتمع ، والمساهمة فى تشكيل وتعزيز الهوية الثقافية للمجتمع المحلى ، هذا فضلاً عن دورها الاجتماعى بوصفها مكانا عاما وملتقى للناس .

وتجرى الآن على النطاق العالمى مشروعات عديدة لتحديث المكتبة العامة حتى يمكنها تلبية متطلبات مجتمع المعلومات فى القرن الحادى والعشرين . ومن أبرز الأعمال مشروع المجلس الأوروبى الخاص بالمكتبات العامة ومجتمع المعلومات فى دول أوروبا . وهناك أيضاً رؤية أمريكية لأدوار المكتبة العامة فى علاقتها بالإنترنت وبنية المعلومات الوطنية .

ولعل ذلك يدعونا إلى تطوير المكتبات العامة العربية بحيث تكون منارات ثقافية ومراكز إشعاع مجتمعية خاصة وأن المكتبة العامة هى مكتبة كل فرد فى المجتمع ، فيها وعن طريقها يلبى احتياجاته ويلتقى مع الآخرين فى إطار اجتماعى فريد . وتبرز أهمية التطوير فى ضوء متغيرات جذرية تحدث الآن فى البيئة المحيطة بالمكتبة العامة ، أبرزها تزايد النشر الإلكترونى ، ومنافسة الإنترنت الشرسة فى تأدية بعض الأدوار ، فضلاً عن تزايد الحاجة إلى الثقافة المعلوماتية أو التنوير المعلوماتى ، والتغير الواضح فى مفاهيم العمل والحاجة إلى التدريب على مهارات جديدة فى ظل ظهور مجتمع جديد هو مجتمع المعلومات .

ونطرح فيما يلى بعض القضايا والاقتراحات التى يمكن أن تساعد فى تطوير المكتبات العامة العربية :

(١) يتطلب اعتبار المكتبات العامة مراكز ثقافية ومكتبات للتعليم والتعلم ومراكز معلومات عامة ومراكز اجتماعية جيدة ، وانطلاقا من مبدأ أن المكتبات العامة إحدى أدوات وروافد التنمية بالدولة فإن الأمر يقتضى وضع خطط استراتيجية لتطوير المكتبات العامة العربية على المستوى الوطنى وإدراجها ضمن استراتيجيات وخطط وزارات الثقافة أو غيرها من الوزارات أو الهيئات المعنية .

(٢) بصرف النظر عن تعدد الهيئات المشرفة على المكتبات العامة فى عديد من الدول العربية فمن الضرورى وضع خطط للتنسيق والتعاون والمشابكة بين المكتبات العامة داخل الدولة ثم بين الدول وغيرها من الدول العربية . ويجب أن تعتمد هذه الخطط على الاستفادة من إمكانات تكنولوچيا المعلومات والشبكات التى تتضمن التشغيل الآلى واستخدام تسهيلات الاتصالات عن بعد من أجل المشاطرة فى الموارد وإتاحة الوصول لكافة الخدمات من قِبل جميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن أماكن تواجدهم .

ويجب الارتباط بشبكات المعلومات العالمية وخاصة شبكة الإنترنت ، وألا نخشى من استخدام هذه الأداة التكنولوچية فائقة القيمة إذ أن الإنترنت تستخدم فى المكتبة العامة وليست بديلا لها ، والمكتبة والإنترنت فى حاجة إلى السير معا لتلبية احتياجات المستفيدين ويجب ألا ننسى أنه لا غنى عن المكتبة العامة كمكان يذهب إليه الناس لممارسة الأنشطة الجماعية ومن أجل الإرشاد أو التوجيه وجها لوجه .

(٣) رغم إن المكتبات العامة هى فى الأساس مسئولية الدولة أو الحكومة باعتبارها خدمة عامة تؤديها الدولة لمواطنيها مثلها فى ذلك مثل الخدمات الأخرى كالمستشفيات العامة والمدارس العامة ، إلا أن هذا لا يمنع من تشجيع إنشاء مكتبات عامة من جانب الأفراد أو المؤسسات الخاصة ، أى مكتبات يتم تشغيلها وإدارتها اعتمادا على جهد خاص فى إطار سياسة تنسيقية وإشرافية عامة . وهناك العديد من النماذج المشرفة فى هذا الصدد فى بلاد عربية مثل مصر والسعودية والأردن وقطر وغيرها . ومن الواجب دعم هذه المشروعات والتشجيع على المزيد من الجهود الخيرية التى تنفق المال فى سبيل النفع العام للمواطنين .

(٤) يبدو من الضرورى أن تتبنى الهيئات المعنية بالمكتبات فى البلاد العربية إصدار قوانين أو أنظمة للمكتبات العامة تضمن نشر الخدمة المكتبية العامة على نطاق الدولة كلها بحيث يكون حق الحصول على المعلومات بمصادرها المختلفة حقا من حقوق المواطنين بالدولة . ويتطلب الأمر أيضاً إصدار المبادئ التوجيهية للمكتبات العامة العربية تلك التى تراعى ظروفها واحتياجاتها وطبيعة الهيئات التى تتواجد فيها .

(٥) إن الاهتمام المتزايد بالمسؤولية أو الحساب الإدارى عن الخدمات العامة قد دفع المجالس المحلية وما فى حكمها إلى أن تهتم بما يمكن أن تقدمه المكتبات العامة من خدمات حقيقية للمواطنين ، ومن هنا يبرز قياس الأداء أو التقييم لخدمات المكتبات العامة ودورها فى تحقيق الأهداف التى وضعتها لنفسها . ويتطلب الأمر إذن أن تعمل جمعيات المكتبات العربية أو غيرها من المؤسسات المهتمين على

وضع مقاييس لتقييم الأداء حتى يمكن الاسترشاد بها فى تقييم خدمات المكتبات العامة العربية .

(٦) لم تعد الأمية هى فقط عدم معرفة القراءة أو الكتابة رغم انتشار ذلك فى عدة بلدان عربية وإنما أصبحت الأمية هى الأمية التكنولوجية أو الأمية المعلوماتية ، وذلك يلقى على المكتبات العامة عبئاً كبيراً فى هذا الجانب ، فإلى جانب دورها التقليدى والمعروف فى المساعدة فى حملات محو الأمية القرائية والكتابية أو حتى القيام بها أصبح من الضرورى أن تؤدى المكتبات العامة أيضاً دوراً مهماً فى محو الأمية المعلوماتية للمستفيدين من خدماتها ونشير إلى أن ذلك لا يقل أهمية عن أى خدمة أو نشاط تؤديه المكتبة بل لعله المدخل الطبيعى للخدمات والأنشطة التى تقدمها المكتبة .

إن الدعوة قائمة إذن لبذل كل جهد ممكن من أجل دفع المكتبة العامة العربية إلى أن تكون مركز إشعاع حيوى فى المجتمع المحلى الذى تتواجد فيه وأن تكون النقطة المركزية للأنشطة الثقافية والمجتمعية فضلاً عن كونها مركز المعلومات المجتمعى أو المصدر الأساسى الذى يمكن اللجوء إليه فى كل ما يتعلق بمجتمعها المحلى ، منطلقة فى ذلك مما تملك من موارد بشرية ومعلوماتية واتصالية .

د. محمد فتحى عبد الهادى

onlinekandl.com